تاريخ الارسال:2018/06/13 تاريخ النشر : مارس 2019

دور تطبيق أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية

-دراسة ميدانية-

أ. زاوي عيسى
المركز الجامعي أفلو
أ.د شعيب شنوف
جامعة بومرداس

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة تطبيق أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال تطبيق الدراسة على عينة من الذين يمارسون مهنة المحاسبة والموظفين في مجال المالية و الأساتذة الجامعيين المختصين بالأبحاث والدراسات المحاسبية .

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تطبيق أساليب محاسبة التضخم يزيد في تحسين مصداقية القوائم المالية من خلال تحسين كل من مصداقية الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية ومصداقية الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية :محاسبة التضخم ؛ التكلفة التاريخية ؛ القوائم المالية ؛ أساليب محاسبة التضخم.

Résumé:

Cet article vise à montrer dans quelle mesure l'application des méthodes comptables de l'inflation a contribué à améliorer la crédibilité des états financiers des institutions économiques en appliquant l'étude à un échantillon de professionnels comptables et financiers et de professeurs d'université spécialisés dans la recherche et la comptabilité.

L'étude a conclu que l'application des méthodes comptables de l'inflation augmente la crédibilité des états financiers en améliorant à la fois la crédibilité des caractéristiques qualitatives des données comptables et la crédibilité de la performance financière .

Mots-clés: comptabilité de l'inflation, coût historique, états financiers, méthodes de comptabilité de l'inflation.

تمهيد : تعتبر كل من الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية ومصداقية كل من قياس نتائج الأعمال وصافي المركز المالي، العناصر الرئيسية المكونة لمصداقية القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي الذي يستند في عملية إثبات الأحداث والمعاملات المالية على مبدأ التكلفة التاريخية الذي يستند إلى ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ، إلا أنه في ظل ظروف التضخم تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيم لانهيار القدرة الشرائية للوحدات النقدية بفعل الارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذا ما ينجم عنه عدم ملائمة مبدأ التكلفة التاريخية كقياس محاسبي في ظل هذه الظروف وعليه تصبح مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة في القوائم المالية تحمل في طياتها بيانات غير ملائمة ذات مصداقية ضئيلة لا تلبي احتياجات مستخدميها ، ومن هذا المنطلق كان لابد على القائمين بشؤون المحاسبة على المستوى الدولي ضرورة إيجاد الحلول التي تُجسد البديل الأمثل الذي يتلاءم والظروف التضخمية .

من هذا المدخل تتجلى ملامح الإشكالية الخاصة بهذا البحث والتي تتمثل فيما يلي :

- هل توجد علاقة بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم وتحسين مصداقية القوائم المالية ؟

فرضيات البحث :وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تم وضع فرضية رئيسية واحدة متبوعة بثلاث فرضيات جزئية

الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha<0.05$ بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم وتحسين مصداقية القوائم المالية.

الفرضية الجزئية الأولى :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha<0.05$ بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم وتحسين الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية.

الفرضية الرئيسية الثانية :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha<0.05$ بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم و تحسين مصداقية قياس الأداء المالي.

الفرضية الرئيسية الثالثة :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha<0.05$ بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم و تحسين مصداقية قياس صافي المركز المالي.

أهداف البحث:يهدف هذا البحث إلى :

- ❖ التعرف على أهم الآثار السلبية التي يحدثها التضخم على مستوى القوائم المالية؛
- ❖ التعرف على مختلف الأساليب المحاسبية المستخدمة لإزالة الآثار السلبية والتشوهات التي يلحقها التضخم بالقوائم القوائم المالية ؛
- ❖ الخروج ببعض المقترحات ذات العلاقة بأثر تطبيق أساليب محاسبة التضخم في تعزيز مصداقية الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية وعلى مصداقية كل من نتائج الأعمال وصافي المركز المالي.

منهج البحث : تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال عملية الاطلاع على المراجع المختلفة وبأنواعها ،كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال وصف الظاهرة من خلال أداة الاستبانة وتحليليها عن طريق البرنامج الإحصائي spss

1-الإطار النظري للدراسة:

1-1 مفهوم محاسبة التضخم

1-1-1 محاسبة التضخم من خلال المعايير المحاسبية الدولية

نظرا للمشاكل الجمة التي أحدثتها الارتفاعات العامة في مستويات الأسعار والأضرار التي لحقت بالشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى من خلال بياناتها المالية التي أصبحت لا تعكس الحقيقة المالية الخاصة بها جراء التضخم الهائل وعدم ملائمة مبدأ التكلفة التاريخية وعدم استجابتها للعمل بصورة حسنة في مثل هذه ونظرا لكثرة النداءات من أرباب العمل للهيئات المختصة بشؤون المحاسبة تم صدور المعيار المحاسبي الدولي IAS 6 في جوان 1977بعنوان "التجاوب المحاسبي مع التغير في الأسعار قد استبدل هذا المعيار في شهر نوفمبر من سنة 1981 بمعيار آخر وهو بعنوان "المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار". ثم صدر المعيارIAS 21 " المحاسبة عن التغير في معدلات تبادل العملات الأجنبية "في جويلية 1983 والذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من أول جانفي وفي جوان من سنة 1989 صدر المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 بعنوان" التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح" الذي يحث على ضرورة إظهار جميع معلومات القوائم المالية المنشورة بحيث تعكس آثار التضخم وذلك بتعديل قيم بنود القوائم المالية باستخدام أرقام قياسية عامة.

2-1-1 تعريف محاسبة التضخم : " المحاسبة التضخم بأنها مجموعة الأدوات والإجراءات المحاسبية المتخذة لمعالجة واستبعاد أثار التضخم على البيانات المحاسبية وتستهدف تقويم وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية يفضل وضع نظام محاسبي بديلا للنظام التقليدي ، يعتمد على مبادئ وأسس تضمن التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية وذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية[1]"

2-1 أهداف محاسبة التضخم يمكن فيما يلي إيجاز أهم الأهداف التي تسعى محاسبة التضخم إلى تحقيقها .

1-2-1 :المحافظة على رأس المال :حتى يتسنى للمؤسسات الاقتصادية المحافظة على رأس المال يجب أن يأخذ إحدى الصورتين الآتيتين :

❖ رأس المال المالي :يستند هذا المفهوم على المحافظة على القوة الشرائية لوحدة النقد للاستثمار المبدئي [2].أما الربح وفق هذا المفهوم ينتج إذا كان المبلغ المالي لصافي الأصول المحقق في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ المالي لصافي الأصول في نهاية الفترة وذلك بعد استبعاد أية توزيعات على المالكين وأية مساهمات منهم[3].

❖ رأس المال المادي أو التشغيلي : وفق هذا المفهوم تتحدد المحافظة على رأس المال على أساس المحافظة على الطاقة الإنتاجية والتي تتحدد بالتقويم وفق مدخل التكلفة الاستبدالية للعناصر المستنفذة في العملية الإنتاجية [4].أما الربح فيتحقق إذا كانت الطاقة التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية في بداية الفترة ، وذلك بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين وأية مساهمات منهم[5].

2-2-1 التعبير بصدق عن الأداء الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية.

لأنه في ظروف التضخم تظهر الأرباح مضخمة بحجم يزيد عن حقيقتها ، فتعمل محاسبة التضخيم على توحيد القياس النقدي للقوة الشرائية للوحدات النقدية حتى تكون عملية المقارنة بين الأعباء والنواتج منطقية من حيث التقارب النقدي .

3-2-1 التعبير الصادق عن الثروة الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية

تمثل صافي الثروة الحقيقية الفرق بين أصول المؤسسة و التزاماتها ، إلا أن هذه العناصر التي تندرج في قائمة الميزانية المحاسبية "التي لا يمكن أن تعبر في فترات التضخم عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية بسبب اختلاف قياس

وحدات العناصر المكونة لها وعدم تعبير الكثير منها عن القوة الشرائية الجارية للنقود في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة لعناصر المركز المالي لقيمها الحقيقية.[6]"

2-1 : أساليب محاسبة التضخم تعتمد محاسبة التضخم على مجموعة من الأساليب يمكن اختصارها فيما يلي:

1-2-1 المعالجة الجزئية لآثار التضخم : ويتم ذلك عن طريق:

❖ معالجة اهتلاكات الأصول الثابتة ويكون ذلك إما باستخدام طريقة الاهتلاك المعجل –المتناقص- حيث يتم احتساب أكبر قيمة من الاهتلاكات خلال السنوات الأولى ، تسمح هذه الطريقة بالتقليص من حجم الربح الوهمي . كما يتم أيضا استخدام طريقة التكلفة الاستبدالية وبناءا على القيمة المحددة في عملية إعادة تقييم الأصل يتم حساب أقساط الإهتلاك ، وبطبيعة تكون قيمتها أكبر من قمتها الأولية.

أما بالنسبة للمخزونات فإنه في فترات التضخم ترتفع القيمة السوقية للمخزونات وتجعلها تبتعد كثيرا عن القيم المسجلة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية ، ومن أجل المحافظة على الكميات المادية للمخزونات وكذلك حتى يتسنى للمؤسسة تجديد عناصر المخزونات في ظل التضخم يجب تعديل إجمالي القيم النقدية للمخزون ، واستخدام طريقة التقييم الأنسب في عملية التقييم والتي تتلاءم وظروف التضخم [7]. وحسبما أكدته معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فإنه ينصح باستخدام باستعمال:

❖طريقة LIFO صيغة الوارد أخيرا صادر أولا[8] .كما يمكن اعتمار طريقة المعدل الموزون أو المتوسط المتحرك هي الطريقة الملائمة التي تحتسب للمخزون قيمة أخيرة يمكن اعتمادها في حالة إعادة تقييمه بإحدى طرائق محاسبة التضخم[9].

❖ أخذ بعض التدابير الأخرى كأسلوب الرفع من قيمة الاحتياطات ومن جهة تسمح هذه الطريقة بالتقليص من حجم الأرباح الوهمية والمحافظة على رأس المال من النفاذ.

2-2-1 المعالجة الشاملة لآثار التضخم تتمثل المعالجة ا في مجموعة من الطرق والتي تتمثل في :

❖ طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة ، لأنه يعتمد في عملية تعديل عناصر القوائم المالية على توحيد القوة الشرائية في تاريخ التعديل وذلك باستخدام الأرقام القياسية العامة مع ضرورة التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية ، مع احتساب خسائر القوة الشرائية لوحدات النقد والتي تُحمل على نتيجة السنة المالية بعد حساب النتيجة الصافية المعدلة.

❖ طريقة التكلفة الجارية :نظرا لقصور طريقة التكلفة التاريخية في عملي التعديل باستعمال الأرقام القياسية العامة و عدم أخذها بعين الاعتبار التغيرات السعرية الخاصة تم التوجه نحو استخدام منهج القيمة العادلة كأحد أهم المقاييس التي تعكس الحقيقة لمحتوى البيانات المالية ، حيث أن القياس وفق أسلوب القيمة العادلة يؤدي إلى إظهار عناصر الحسابات بالقيمة التي تكون أقرب من قيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد القوائم المالية ،كما يعتبر هذا النموذج حسب مُعظم الدراسات المحاسبية أنه الأنسب للحفاظ على رأس المال المالي الذي يضمن القدرة الشرائية العامة لحقوق المساهمين والمادي أي الاحتفاظ بالطاقة التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية، ويأخذ نموذج القيمة العادلة أو التكلفة الجارية عدة مفاهيم وأشكال تتمثل في نموذج القيمة الحالية ، نموذج القيمة البيعية ونموذج التكلفة الاستبدالية.

أولا: القيمة الحالية يتمثل أسلوب القيمة الحالية في الطريقة التقديرية للحصول على صافي التدفقات النقدية للأصل باستخدام معدل الخصم الملائم ، حيث يمثل هذا المبلغ الصافي الذي يُمثل الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية بعد خصمها وبين التكلفة الأولية للأصل ،يُستخدم هذا الأسلوب من قبل المؤسسات غي عملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وما يُؤخذ على هذا الأسلوب أنه لا يمكن تطبيقه على جميع الأصول فهو يتلاءم مع الأصول النقدية وتكمن صعوباته في :

- صعوبة تحديد معدل الخصم المناسب.
- صعوبة تقدير التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر.

ثانيا : القيمة السوقية : على هذا الأساس يُفترض أن تكون للأصل قيمة بيعية متوقعة تستعمل كمقياس للتدفقات النقدية المستقبلية كبديل عن القيمة الحالية وذلك تفاديا للصعوبات التي تكتنفه هذه الأخيرة، تستخدم أيضا طريقة القيمة البيعية في معالجة آثار التغيرات السعرية الخاصة، تتحدد القيمة البيعية بناءا على اتفاق المشترين والبائعين حول التدفقات النقدية السائدة ومعدلات الفائدة التي يتم على أساسها يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية [10]. يتم وفق هذه الطريقة إعادة تقويم سائر الأصول بقيمتها البيعية الصافية واذا تعذر ذلك من خلال أسعار السوق يتم الاعتماد عادة على أحد البديلين: [11]

هذا ويحقق استخدام أسعار البيع الجارية في عملية التقويم على مستوى المؤسسة مزايا عديدة أهمها :

إعداد مركز مالي يعبر عن قدرة المنشأة على التأقلم في التغيرات المستمرة في الظروف المحيطة

يكسب قائمة المركز المالي الفائدة المرجوة منها في التعبير عن قيمة الموارد المتاحة للوحدة المحاسبية ، وأداة للحكم على مدى أن المحاسبة عن الدخل في ظل هذا النموذج سوف تكون خالية من أخطاء تتعلق بتوقيت الاعتراف المحاسبي ، حيث لم يعد هناك أرباح محققة وأرباح غير محققة لأنه يتم الاعتراف محاسبياً بأي تغير في القيم الجارية في حينه أي مجرد حدوثه .

استخدام هذا النموذج يجنبنا مشكلة التوزيع والتخصيص لعناصر الإيرادات والمصروفات بين الأنشطة والفترات المحاسبية حيث لن يكون هناك أي مجال للتأثير على الأرقام في القوائم المالية سواء من جانب الإدارة أو المحاسب عن طريق اختيار بديل محاسبي وتفضيله عن بديل آخر.

ثالثا : التكلفة الاستبدالية . تتمثل التكلفة الاستبدالية أو تكلفة الإحلال في مقدار النقدية (أو النقدية المعادلة)التي يمكن أن تتكبدها المؤسسة لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي المتبقي للأصل[12]. ويقصد به سعر الإحلال لاكتساب أو شراء أصل مماثل للأصل الذي تمتلكه المؤسسة وفق معياري المواصفات والعمر والإنتاجي المتبقي للأصل، إن الأساس الذي يرتكز عليه تقويم القيمة الاستبدالية هو وجوب التقويم وفقا لقيمة الاستبدال إلا في حالة استثنائية عندما يفقد الأصل قيمته الاقتصادية باقتراب نهاية عمره الإنتاجي أو بعدم صلاحيته للاستعمال أو عدم مسايرته لأساليب التصنيع الحديثة مثلا في هذه الحالة فإنه من صالح المؤسسة الاستغناء عنه وتكون أفضلية الاستغناء عنه واجبه وعملية التقويم تكون على أساس القيمة البيعية للأصل .

2- الدراسة الميدانية تم تصميم استبيان يتضمن محاوره فرضيات الدراسة ، والتي على ضوئه نقوم بالحكم على مدى مساهمه أساليب تطبيق محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية .

2-1: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة سنتطرق إلى منهجية المتبعة في الدراسة ،من أساليب جمع المعلومات ،و مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

2-1-1: الدراسة الوصفية

أولا-عينة الدراسة: وتتكون من : - أساتذة الجامعة ذوي العلاقة بالتخصصات الخاصة بالمحاسبة والمالية.

- خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفون في مكاتب الخبرة المحاسبية - الإطارات .

تم توزيع 70 استمارة على عينة من مجتمع الدراسة. والجدول التالي يبين عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة :

الجدول رقم(01): عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة

طبيعة الاستمارات	الموزعة	المسترجعة	الملغاة	المعتمدة في الدراسة
العدد	70	49	02	47
النسبة المئوية	%100	%70.00	%02.85	%67.15

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول(2): مقياس ليكارت الخماسي لتحديد إجابات أفراد العينة

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المعامل	5	4	3	2	1

ثانيا: صدق وثبات الأداة

تحكيم الاستبيان: قبل النشر عرض الاستبيان على أساتذة ومهنيين مختصين في المحاسبة وذلك لأجل التأكد من سلامة بناء الاستبيان و سلامة العبارات وعلى المنهجية والتصميم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الضرورية لبناء الاستبيان.

- صدق الثبات : يتمثل في حساب معامل الثبات "ألفا كرو نباخ": من أجل قياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي، تم استخراج معامل ألفا كرو نباخ للاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبيان حسب معيار" ألفا كرو نباخ" 0.68 .كما يوضحها الجدول(3). وهي نسبة جد مقبولة وذات اعتمادية لنتائج الدراسة الحالية. لأنها أعلى من 0.60، فهي النسبة المقبولة لتعمم نتائج الدراسة.

الجدول (3): قيم معامل الثبات " ألفا كرو نباخ" لعينة الدراسة

عدد الفقرات	معامل الثبات " ألفا كرونباخ"	صدق الثبات
13	0.681	0.82

المصدر: من إعداد الباحث برنامج spss v24

ثالثا: تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

أ-توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي: الشكل (01) توزيع العينة حسب المستوى الدراسي.

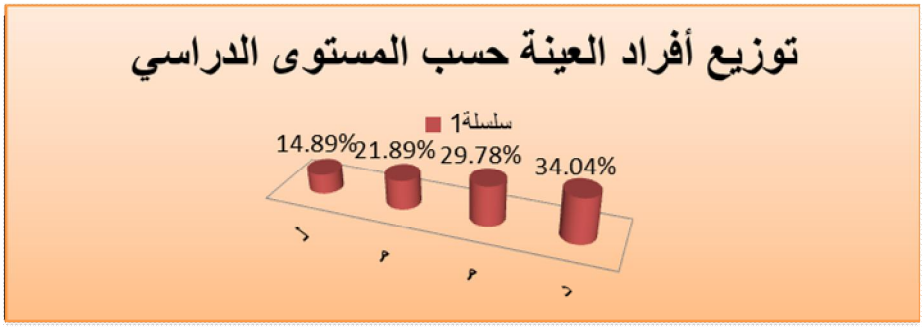

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Excel

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة من ذوي المستوى العالي وهو ما يضفي على إجاباتهم طابع المصداقية.

ب-توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الشكل (02) توزيع العينة حسب الوظيفة

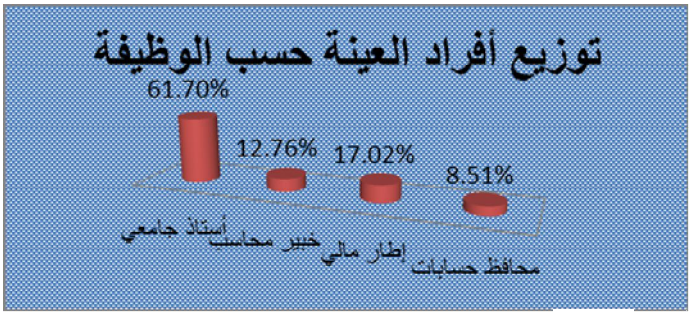

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Excel

يُلاحظ من خلال الشكل أن غالبية أفراد العينة من فئة الأساتذة والذين أكثر من 60% من مجموع أفراد العينة ، ويرجع إلى طبيعة الفكرية للموضوع كون أنه مرتبط بنظرية المحاسبة ومدى تأثير ظاهرة التضخم عليها.

ت- توزيع العينة حسب الخبرة تعتبر الخبرة عامل مهم في إضفاء المصداقية على إجابات أفراد العينة ، ونلاحظ من خلال الشكل أن غالبيتهم أي ما يقارب 70% تفوق خبرتهم 10 سنوات .

الشكل رقم(03) توزيع العينة حسب الخبرة

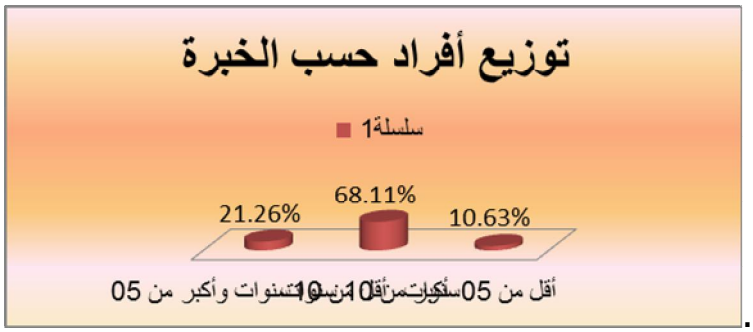

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Excel

2-2 عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولا :- عرض وتحليل نتائج المحور الأول:

الجدول (4): اتجاهات العينة حول أهمية تطبيق محاسبة التضخم

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
01	يعتبر تعديل أو إعادة تقييم عناصر الميزانية وجدول النتائج ضرورة حتمية للمؤسسة الاقتصادية في ظروف التضخم .	3,96	,8680	موافق
02	إن تعديل عناصر القوائم المالية أو إعادة تقييمها تتح للمؤسسة معرفة حقيقة أدائها المالي ، وهو ماي يضفي عليها طابع الموثوقية والملائمة.	4,06	,5830	موافق
03	تُظهر القوائم المالية المعدلة في ظروف التضخم نتائج قياس الأعمال الحقيقية للمشروع	4,04	0,5630	موافق

	وهو ما يضفي عليها طابع المصداقية.			
04	تُمكن القوائم المالية المعدلة المؤسسة الاقتصادية من المحافظة على رأسمالها المادي في ظروف التضخم الاقتصادي .	3,45	0,5130	موافق
05	تُمكن القوائم المالية المعدلة المؤسسة الاقتصادية في ظروف التضخم الاقتصادي من معرفة ثروتها الحقيقية .	3,89	0,5320	موافق
06	تُمكن القوائم المالية المعدلة من توحيد أساس القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، وبالتالي فإنها تمكن المؤسسة من عملية المقارنة .	3,98	0,7600	موافق
07	إن نتائج تحليل القوائم المالية بعد إعادة تعديلها الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية .	3,96	0,7370	موافق
08	القوائم المالية المعدلة في فترات التضخم الاقتصادي تتمتع بالموضوعية و الموثوقية والملائمة وهذا ما يضفي عليها طابع الجودة والمصداقية.	4,02	0,5430	موافق
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام .	3.92	0.637	موافق

نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لاتجاه أفراد العينة 3.92 بوزن نسبي يمثل 78.4 %وهي نسبة أكبر من نسبة الوزن النسبي المحايد التي تمثل 60 % ، وهذا يعني أن اتجاه أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق أساليب محاسبة التضخم من شأنه أن يُجسد القيمة الحقيقية للربح وللثروة الحقيقية للمؤسسة ، فضلا عن أنها تمكن المؤسسة من المحافظة على رأسمالها المادي ، كما أن عملية تطبيق أساليب محاسبة التضخم من شأنها إضفاء المصداقية على القوائم المالية .

ثانيا : عرض وتحليل نتائج المحور الثاني

الجدول رقم (05): اتجاهات العينة حول أساليب محاسبة التضخم .

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
01	تعتمد المحاسبة في ظروف التضخم الاقتصادي على مجموعة من الطرق المحاسبية المعتمدة دوليا تجنبا للمشاكل التي يلحقها التضخم بالقوائم المالية.	4,06	0.572	موافق
02	جاءت هذه الطرق المحاسبية كضرورة حتمية للتقليل من حدة التضخم .	3,85	0.673	موافق
03	تتفاوت نتائج عملية تعديل عناصر القوائم المالية حسب الطريقة المتبعة.	3,64	0.548	موافق
04	تطبيق أساليب محاسبة التضخم في المؤسسات الاقتصادية يسمح بتجاوز مشاكل القياس المحاسبي المستند لمبدأ التكلفة التاريخية .	3,83	0.763	موافق
05	من أكثر الطرق المحاسبية لمعالجة التضخم طريقة التكلفة المعدلة بوحدة النقد الثابتة وطريقة التكلفة الجارية.	3,87	0.793	موافق
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه المحور الثاني	03.85	0.66	موافق

المصدر: من إعداد الباحث .اعتمادا على مخرجات (spss24) من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لاتجاه اجابات أفراد العينة الخاص بالمحور الثاني يمثل 3.85 بوزن نسبي 77 %وهي نسبة أكبر من الوزن المحايد الذي يمثل 60 %

يعني ذلك أن أفراد العينة على دراية و وعي تام بالطرق المحاسبية المستخدمة في ظروف التضخم الاقتصادي ومدى أهميتها ، كما أنهم على إدراك تام بحجم الأضرار التي يلحقها التضخم بالقوائم المالية .

3-2: اختبار فرضيات الدراسة

أولا: تحديد نموذج الدراسة : - عبارات المحور الثاني تمثل المتغير المستقل الذي يتمثل في أساليب محاسبة التضخم

- عبارات المحور الأول يتمثل في المتغير التابع والذي يجسده ثلاثة أبعاد أساسية :

- البعد الأول : مصداقية الخصائص النوعية. - البعد الثاني : مصداقية الأداء المالي

- البعد الثالث : مصداقية صافي المركز المالي

أولا :اختبار الفرضية الرئيسية: الفرض الإيجابي : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم ومصداقية القوائم المالية عند مستوى $\alpha<0.05$.

الفرض الصفري: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم ومصداقية القوائم المالية عند مستوى $\alpha<0.05$.

يعتمد اختبار الفرضية الرئيسية على اختبار الفرضيات الجزئية.

1- إختبار الفرضية الجزئية الأولى :الفرض الإيجابي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم وتعزيز مصداقية الخصائص النوعية للبيانات المالية عند مستوى $\alpha<0.05$.

الفرض الصفري : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم وتعزيز مصداقية الخصائص النوعية للبيانات المالية عند مستوى $\alpha<0.05$.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05) والجدول رقم (06) التالي يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (06) :نتائج اختبار t. test للفرضية الجزئية الأولى

الفئة	قيمة t المحسوبة	قيمة t المجدولة	قيمة tالمعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
مجتمع الدراسة	11.72	3.46	0.00	رفض الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحث .اعتمادا على مخرجات (spss24) .

يتضح من الجدول رقم(06) أعلاه أن قيمة tالمحسوبة بلغت(11.72) ، في حين تم استخراج قيمتها المجدولة البالغة (3.46) ، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة عند مستوى $\alpha<0.05$.

ب -اختبار الفرضية الجزئية الثانية :

*الفرض الإيجابي : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم ومصداقية قياس الأداء المالي عند مستوى $\alpha<0.05$.

الفرض الصفري : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم ومصداقية قياس الأداء المالي عند مستوى $\alpha<0.05$.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05) والجدول رقم (07) التالي يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (07) :نتائج اختبار t. test للفرضية الثانية

الفئة	قيمة المحسوبة t	قيمة t المجدولة	قيمة tالمعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
مجتمع الدراسة	10.73	3.46	0.00	رفض الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحث .اعتمادا على مخرجات (spss24) .

يتضح من الجدول رقم(07) أعلاه أن قيمة tالمحسوبة بلغت(10.73) ، في حين تم استخراج قيمتها المجدولة البالغة (3.46) ، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ويؤكد ذلك قيمة Sig-tالمعنوية.

ت-اختبار الفرضية الجزئية الثالثة:

- ❖ الفرض الإيجابي :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم ومصداقية قياس صافي المركز المالي عند مستوى $\alpha<0.05$.
- ❖ الفرض الصفري: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أساليب محاسبة التضخم ومصداقية قياس صافي المركز المالي عند مستوى $\alpha<0.05$.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05) والجدول رقم (08) التالي يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الفئة	قيمة t المحسوبة	قيمة t المجدولة	قيمة tالمعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
مجتمع الدراسة	13.55	3.46	0.00	رفض الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحث .اعتمادا على مخرجات (spss24) .

يتضح من الجدول رقم(08) أعلاه أن قيمة tالمحسوبة بلغت(13.55) ، في حين تم استخراج قيمتها المجدولة البالغة (3.46) ، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ويؤكد ذلك قيمة Sig-tالمعنوية.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية

ومن خلال إختبار الفرضيات الجزئية يتم اثبات صحة الفرضية الرئيسية أي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة :

الخاتمة :

تعتبر محاسبة التضخم البديل الأفضل لمبدأ التكلفة التاريخية الذي يعتريه قصورا واضحا في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، ويتجلى هذا القصور من خلال عدم ملائمة البيانات وموثوقية المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ،كما أن تعدد القياس النقدي بفعل تدهور القوة الشرائية لوحدة النقد يجعل من القوائم المالية غير قابلة للمقارنة ولا تلبي احتياجات المستخدمين .كما يتجلى قصور مبدأ التكلفة التاريخية في عدم مصداقية قياس الربح المحقق نظرا لتفاوت القياس النقدي بين قياس الأعباء والإيرادات وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخيم الأرباح ،وما ينجم عن توزيعها هو استنفاذ رأس المال هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم مصداقية عناصر الميزانية نظرا لتعدد واختلاف القياسات المحاسبية وبالتالي عدم التنكن من معرفة الربح الثروة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية

نتائج البحث :

- ❖ يؤدي استخدام أساليب محاسبة التضخم إلى التمثيل الصادق للقوائم المالية والتعبير الحقيقي عن الحقيقة المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- ❖ يساهم استخدام أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية.
- ❖ يساهم استخدام أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ❖ يساهم استخدام أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية صافي المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ❖ يساهم تطبيق أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المقترحات:

- ❖ ضرورة تكثيف الدراسات الخاصة بالمشاكل المحاسبية المعاصرة والتي يعتبر مشكلة التضخم إحداها.
- ❖ ضرورة التنسيق بين الجامعات ومعاهد التكوين لتطوير التكوين المحاسبي وخاصة في القضايا التي تهتم بالمشاكل المحاسبية المعاصرة ، وادراج بعض المقاييس التي تخص ذلك منها مثلا مقياس المحاسبة المتوسطة ومقياس محاسبة التضخم

قائمة المراجع :

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر :
- بالرقى تيجاني، أثر التضخم على نظرية المحاسبة التقليدية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر

[2] كمال بن يخلف ، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة التضخم بالقوائم المالية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر 2015-2016 ، ص 69.

[3] محمد أبو نصار وجمعة حميدات ، ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي ، الدولية الجوانب النظرية والعملية ، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر عمان ، الأردن ، 2014، ص14.

[4] كمال بن يخلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[5] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[6] عيسى زاوي ،اثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي ،المجلد الأول ، العدد 34 ، 2018 ، ص 303

[7] عيسى زاوي ، مرجع سبق ذكره ،ص: 303

[8] عباسي نصيرة ، تأثير التضخم على التحليل المالي ، مذكرة ماجستيرغير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2004-2005 ، الجزائر، ص 32

[9] سعود جايد مشكور العامري ،محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر ، الطبعة الأولى ير 2012، الأردن، ص 64

[10] محمد عباس بدوي ، الاميرة ابراهيم عثمان ، تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق ،دار الكتب والوثائق القومية ، 2012 ، الاسكندرية مصر ، ص98

[11] حسين القاضي ، حمدان مأمون ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2006 ، عمان ، الأردن ، ص403

[12] للتفصيل أكثر أنظر : -محمد مطر ، موسى السويطي ، ،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس –العرض- الإفصاح ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة 2012 عمان ، الأردن ص196 .

-Belkaoui ,A.R,Accouting theory,5th .Ed,Thomson; 2005,p488